مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.3)
July 2020

أثر نوع الملكية على أداء المصارف التجارية
(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا)

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم / جامعة سرت / كلية الاقتصاد / قسم التمويل والمصارف
د. علي مفتاح التائب / جامعة سرت / كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة
أ. مفتاح نصر أشقاق / جامعة سرت / كلية الاقتصاد / قسم التمويل والمصارف

الملخص :

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الملكية على اداء المصارف التجارية والتعرف على واقع القطاع المصرفي الليبي من حيث كفاءة الأداء وذلك من خلال استخدام الأدوات المالية المناسبة للتقييم وسعت الدراسة للوصول إلى نتائج وتقديم جملة من التوصيات والتي من شأنها دعم وتطوير الإصلاحات المصرفية, ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي واستخدام الأساليب الكمية والتحليلية من خلال النسب المالية ومؤشراتها لتقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة والمتمثلة في مصرف الصحاري كمصرف عام ومصرف التجارة والتنمية كمصرف خاص, ولتجميع البيانات الأولية اللازمة فقد تم الاعتماد في جمعها على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة بالإضافة للبيانات الثانوية المتحصل عليها من المراجع العلمية من الكتب والدراسات السابقة وكذلك المنشورات الرسمية, وخلصت نتائج الدراسة بأنه و على الرغم من أن الحصة السوقية لمصرف التجارة والتنمية أقل من الحصة السوقية لمصرف الصحاري إلا انه استطاع تحقيق عوائد مالية عالية جدا في ضوء مخاطر منخفضة مقارنة بمصرف الصحاري ، وهذا ما يؤكد بأن أداء المصارف التجارية الخاصة أفضل من أداء المصارف التجارية العامة.

***الكلمات المفتاحية** : نوع الملكية, المصارف العامة, المصارف الخاصة, النسب المالية, أداء المصارف.*

Abstract :

This study aimed know the impact of property type on commercial banks performance and to know the current position of Libyan banking sector in terms of performance efficiency by using suitable financial tools which help to evaluate that, the study also seeks to obtain results and introduce sit of recommendations to support and develop banking reparations. To achieve all that goals the researchers relied on the descriptive method and using quantitative and analytic ways through the financial ratios to evaluate the financial performance of commercial banks which taken as a sample of the study(Sahara bank represents the public sector and Bank of commerce and development represents the private sector) .In order to collect required data the study relied on the financial statements that collected from the study sample to get primary data, as well as the secondary date that obtained from scientific references and official publications. In addition the study found that although the Bank of commerce and development has less market share comparing by Sahara bank but the bank achieved very high financial returns with low risks comparing by Sahara bank and this confirm that the performance of private banks better than the performance of public banks.

Key words : property type , public banks, private banks, financial ratios, banks performance

1 : التمهيد

تلعب المؤسسات المالية دورا رائدا في نمو وتطوير الاقتصاد من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار، وإن من أهم المؤسسات المالية التي تلعب هذا الدور هي المصارف التجارية سوى كانت بالصيغ والأدوات الإسلامية – وهو ما يناسب الاقتصاد الوطني وهو الأفضل بطبيعة الحال – أو كانت بالصيغ التقليدية.

وغني عن البيان أن كفاءة الادارة لهذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في نجاحها وبالتالي نجاح دورها في الاقتصاد، ولعل أهم ما يحكم اختيار هذه الإدارة هو نوع الملكية لهذه المؤسسات هل هي ملكية عامة تملكها الدولة أو أنها ملكية خاصة يملكها اشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا ينتمون للقطاع العام.

وليس اختيار الادارة فقط ما تحكمه نوع الملكية فهي تؤثر في مراقبة ومتابعة ادارة هذه المؤسسات، وربما التأثير على المشرع في إصدار بعض القوانين المتعلقة بإدارة هذه المؤسسات.

ولقد جاء القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان والذي تضمن بعض الاحكام والقضايا المصرفية الجديدة منها السماح بتأسيس مصارف تجارية محلية خاصة برأس مال مدفوع 3 مليون د. ل، والسماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع ووكالات ومكاتب تمثيل داخل ليبيا ليغير بذلك من نوع الملكية للقطاع المصرفي فبعد أن كان هذا القطاع لسنوات طويلة قطاع تملكه وتتحكم فيه الدولة أصبح للقطاع الخاص دورا في تأسيس وإدارة هذه المصارف.

وفعلا تأسست بعض المصارف الخاصة ومنها مصرف التجارة والتنمية ومصرف الأمان ومصرف الإجماع العربي ومصرف السرايا وغيرها، والتي نأمل أن تكون قد ساهمت في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الليبي.

2– الإطار النظري

أولا: مفهوم الإصلاح المصرفي

يعرف الاصلاح المصرفي بأنه مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي والتي تهدف في الاساس الى تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية والاداء المصرفي بشكل عام بالإضافة لتكيف العمل المصرفي مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية بما ينعكس ايجابا على قطاعات الاقتصاد الوطني (علي ابوبكر نور الدين، 2019).

ثانيا: نبذة عن مصرفي الصحاري والتجارة والتنمية

أ- مصرف الصحاري

أنشئ مصرف الصحاري سنة 1964 وتم تأميمه في ديسمبر 1970 اسوة بجميع المصارف العاملة في البلاد لتصبح جميعها مملوكة بالكامل من طرف الدولة الليبية ، ويعتبر من مصاف اكبر المصارف التجارية في ليبيا بشبكة فروع تفوق الخمسون فرعا تغطي مساحة جغرافية كبيرة تتضمن أغلب المدن الليبية وبقوة بشرية تفوق 1700 موظف.

ب-مصرف التجارة والتنمية

تأسس طبقا للقانون رقم (1) لسنة 1993 م وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان وفقا الآتي:

- قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية رقم (234) لسنة 1993م .
- قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة رقم (529) لسنة 1993م.

وسجل في السجل التجاري تحت رقم (9515) بتاريخ 9 / 11/ 1994 . وافتتح المصرف رسميا بتاريخ 9 / 6 / 1996 م ليكون من أوائل المصارف الخاصة في ليبيا، وانضم كعضو في الاتحاد العربي للمصارف بتاريخ 1996/5/1 م وانضم ايضا كعضو في جمعية المصارف الليبية بتاريخ 1996/8/10م.

3:مشكلة الدراسة

لقد ظلت ملكية المصارف الليبية لسنوات طويلة ملكية عامة وبعد صدور القانون رقم 1 لسنة 93 الذي أتاح للقطاع الخاص المشاركة في ملكية المصارف التجارية كنوع من أنواع الإصلاح المصرفي ، وأصبح هناك مصارف خاصة تنافس مصارف القطاع العام، وبكل تأكيد كان الهدف من تعديل نوع الملكية في المصارف الليبية هو الرفع من كفاءة القطاع المصرفي وبالتالي الزيادة من قدرته علي البقاء والمنافسة والمحافظ على أموال المودعين وتحقيق المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية، وتحسين خدماته المقدمة للعملاء، والآن وبعد مرور هذه السنوات والتي تأسست فيها عدد من المصارف الخاصة هل استطاعت فعلا هده المصارف أن تكون أفضل أداء من المصارف العامة أما أن أداءها لا يختلف عن اداء المصارف العامة وربما حتى أقل منها أداء.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي هل ادى إدخال القطاع الخاص في ملكية المصارف التجارية الليبية إلى وجود مصارف ذات كفاءة عالية من حيث الأداء المالي؟

4: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في أنه من البحوث التطبيقية والتي تتعلق بالواقع الليبي والتي تؤكد على فاعلية المراكز العلمية في خدمة المجتمع والذي يتضح خلال الآتي:

1- تتبع نتائج مثل هذه القوانين والقرارات التي تتعلق بالإصلاحات المصرفية والاقتصادية.

2- معرفة مدى كفاءة القطاع المصرفي الليبي ومقدار التباين فيه.

3– التعرف على نقاط الضعف في القطاع المصرفي الليبي وكيفية التغلب عليها.

4– إثراء المكتبة الليبية بالدراسات المتعلقة بالقطاع المصرفي الليبي.

5: اهداف البحث

1- التعريف بالأدوات المالية التي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية.

2- التعرف بواقع القطاع المصرفي الليبي من حيث كفاءة الأداء.

3- معرفة أثر الملكية على اداء المصارف التجارية.

4- اختبار فرضيات البحث والوصول إلى النتائج وتقديم توصيات من شأنها دعم وتطوير الاصلاحات المصرفية.

6: حدود البحث

الحدود الزمنية للدراسة خمس سنوات من 2010 حتى 2014 . ولقد استبعدت المدة من 2015 حتى 2019لسببين الأول لعدم وجود قوائم مالية منشورة لبعض هذه السنوات، والثاني هو الانقسام السياسي والمالي في الدولة الليبية من خلال وجود حكومتين ومصرفين مركزيين ، والذي كان تأثيره متباينا على المصارف التجارية.

أما الحدود المكانية فهي تتمثل في كافة النطاق الجغرافي للدولة الليبية.

7: فرضية البحث

يعتمد هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية/ أن أداء المصارف التجارية الخاصة في ليبيا أفضل من أداء المصارف التجارية العامة وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1- أن ربحية المصارف التجارية الخاصة في ليبيا أفضل من ربحية المصارف العامة.

2- أن حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة في ليبيا أقل من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية العامة.

3- أن الحصة السوقية للمصرف التجارية الخاصة في ليبيا أكبر من الحصة السوقية للمصارف التجارية العامة.

8:منهجية الدراسة

تنقسم منهجية البحث إلى ما يلي:

أ- المنهج العلمي المتبع

من أجل تحقيق أهداف البحث سوف يتبع الباحثين المنهج الوصفي وباستخدام الاساليب الكمية والتحليلية من خلال النسب المالية لتقييم الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

ب – مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يتكون من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

ج – عينة البحث

أما بالنسبة لعينة البحث فهي تتمثل في مصرف الصحاري كمصرف عام ومصرف التجارة والتنمية كمصرف خاص.

د – اسلوب جمع البيانات

بيانات أولية سيتم الاعتماد في جمعها على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة بالإضافة لبيانات ثانوية تتمثل في المراجع العلمية من كتب ودراسات سابقة.

9: الدراسات السابقة

1– دراسة نورالدين (2019), بعنوان (إصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا), هدفت هده الدراسة الى تسليط الضوء على أهم سياسات الإصلاح التي تم اتخاذها في مجال القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1963-2017 وبيان اثر تلك السياسات على أداء المصارف بمفهومة الواسع في مجال جذب الودائع ومنح القروض حيث أشارت نتائج التحليل الى وجود تأثير إيجابي لسياسات الإصلاح المصرفية وتحسين مستوي أداء المصرف من حيث جدب المزيد من الموارد المالية ومنح المزيد من القروض إلا أن تلك الإصلاحات لم تكن بالشكل المطلوب بسبب استمرار هيمنة مصارف القطاع العام على السوق المصرفي في ليبيا الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مستوي جودة وأسعار الخدمات المصرفية وضعف الثقة في الجهاز المصرفي هوا ما يمكن استنتاجه من خلال ارتفاع نسبة التفضيل النقدي .

2– دراسة زلطوم و وميلاد (2019) بعنوان : (قياس جودة الخدمات في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر المدراء – دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة) , هدفت هذه الدراسة الى قياس ومقارنة جودة الخدمات المصرفية التجارية الليبية العامة والخاصة , وذلك من خلال استخدام نموذج قياس جودة الخدمات المعروف بـ (AERVQUAL) من خلال قياس الفجوة الأولى في هذا النموذج والمتمثلة في تحديد الفرق بين توقعات الزبائن لجودة الخدمات المقدمة وبين مدركات مدراء المصارف عينة الدراسة لهذه التوقعات وذلك لغرض مساعدتها في تطوير جودة خدماتها ومن ثم تحسين وضعها التنافسي كما وقد أظهرت نتائج الدراسة بوجود اختلاف بين مستوى الخدمات المقدمة من قبل المصارف العامة والمصارف الخاصة وذلك بسبب التباين في ضعف التواصل المباشر فيما بين موظفو تلك المصارف ومدراءهم.

3–دراسة محمد (2018) بعنوان : (المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار (BNA), وبنك الخليج– الجزائر وكالة ادرار (AGB), هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المنافسة البنكية بين البنوك العامة والبنوك الخاصة حيث أجريت على مستوى الولاية والمتمثلة في البنك الجزائري الوطني الذي يمثل البنوك العمومية وبنك الخليج – الجزائر والذي يمثل البنوك الخاصة وذلك من خلال معرفة أهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي

الجزائري وأيضا إبراز أهمية المنافسة بين البنوك العامة والخاصة ومساهمتها للنهوض بالاقتصاد, هذا وقد تلخصت نتائج الدراسة انه قد حدث تطور في المنظومة البنكية الجزائرية وبشكل ملحوظ وذلك كنتيجة لصدور قانون النقد والقرض(90-10) لمساهمته في فتح المجال أمام البنوك الخاصة , وكذلك تعززت مكانة البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عطفا على تعزيز الميزة التنافسية للبنوك التجارية وظهور المنافسة البنكية فيما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

4- دراسة حمادي (2015) بعنوان : (تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي) وهدفت الدراسة الى عرض أهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري بما في ذلك ظهور البنوك الخاصة في الجزائر عطفا على تقييم أداء البنك موضع الدراسة, كما هدفت الدراسة للتعرف على واقع البنوك الخاصة بالجزائر والوقوف على العراقيل التي تواجهها, وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومن أهمها انه وبصدور قانون النقد والقرض (قانون 90/ 10) والذي سمح بدخول البنوك الخاصة لممارسة أعمال الصيرفة مما أدى الى خلق المنافسة في الجهاز المصرفي وأيضا وبالرغم من تجربة البنك القصيرة (البنك موضع الدراسة) إلا انه حقق نتائج مرضية وظهر ذلك من خلال تضاعف أرباحه المتحققة.

5- دراسة البرغثي (2014) بعنوان : (اثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف – دراسة مقارنة للمصارف في ليبيا), هدفت هذه الدراسة الى تحليل ومقارنة مقاييس الأداء المالي فيما بين المصارف التجارية الليبية الخاصة والعامة, وذلك من خلال دراسة اثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف في ليبيا وكذلك درجة ارتباط الخصخصة بتطوير الجهاز المصرفي وتحسين أداءه وتطور خدماته ورفع معدل ربحيته, واستخلصت النتائج بوجود تباين في تأثر أداء المصارف التجارية بعملية الخصخصة وذلك على حسب نوع الشريك فيما اذا كان هذا الشريك محلي او أجنبي, فقد ظهرت أفضلية لأداءالمصارف الداخلة في شراكة الخصخصة مع الشركاء المحليين, وذلك من خلال تحسين الأصول وثبات سيولة هذه المصارف وزيادة ربحيتها وهذا ما عكس ايجابية الخصخصة, بينما كان للخصخصة اثر سلبي على كفاءة رأس المال وجودة أصول المصارف الأخرى في حالة الشريك الأجنبي.

6- دراسة حمودي و إسماعيل (2011) بعنوان : (قياس جودة الخدمة في القطاع المصرفي السوري– دراسة مقارنة بين المصارف الخاصة والعامة), تهدف الدراسة الى تقييم جودة الخدمات التي تقدمها المصارف السورية العامة والخاصة والمقارنة بينهما وتحديد أوجه الاختلاف في مستوى الجودة المدركة من وجهة نظر العملاء وذلك باستخدام مقياس أداء الخدمة (SERVPERF) لقياس جودة الخدمة المدركة, وأظهرت الدراسة بوجود علاقة ارتباط قوية وتأثير لأبعاد جودة الخدمة على الجودة الكلية, والتي تمثل رضا العملاء عن جودة الخدمة المقدمة في المصارف السورية العامة والخاصة ووجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط إجابات عملاء المصارف العامة والخاصة, كما أظهرت نتائج الدراسة ان درجة رضا العملاء عن مستوى الخدمة المقدمة في المصارف الخاصة اكبر منها في المصارف العامة.

7– دراسة محمد ونجم (2009) بعنوان: (اثر الملكية في المرونة المالية للمصارف – دراسة مقارنة بين مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار السعودي), وهدفت الدراسة الى إعطاء فكرة شاملة حول الملكية والمرونة المالية من خلال دراسة مقارنة لعينة مختارة للمصارف وهما المصرفين السابقين على اختلاف نوع ملكيتهما وسعت الدراسة الى توضيح العلاقة فيما بين الملكية والمرونة المالية والمتمثلة في الربحية والسيولة وكذلك الائتمان وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية الخاصة بالمصرفين عينة الدراسة وإبراز حقيقة الأرقام التي تحتويها هذه القوائم من خلال إعداد مؤشرات ونسب مالية لبيان ربحية كل مصرف وتحديد مقدار السيولة المتوفرة لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه وتحديد مدى سلامة مركزه المالي, هذا وقد خلصت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها تفاوت المرونة المالية فيما بين المصرفين وذلك بسبب اختلاف السياسات المالية الخاصة بكل مصرف عطفا على وجود علاقة فيما بين الملكية المصرفية وحالة المرونة المالية.

8– دراسة جميل وسعيد (2007) بعنوان (تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار), وتهدف الدراسة الى الدخول بتفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم أداء المصرف عينة الدراسة وذلك كنتيجة لتعدد المصارف الاهلية مع وجود المصارف الحكومية مما استلزم التعرف على الأداء المالي للمصارف والتعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها, فضلا عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها لكي تضمن المصارف الاستمرار في مزاولة نشاطها وتحقيق اعلي العوائد في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف, هذا وقد أكدت نتائج الدراسة بأهمية استخدام النسب المالية ومؤشراتها لتقييم أداء المصارف وان النسب المالية وخصوصا نسب السيولة والربحية تصلح للاستخدام لتقييم أداء المصارف وذلك لتماشيها مع طبيعة عمل المصارف التجارية.

– التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المستعرضة في الدراسة الحالية وغيرها من الدراسات الأخرى التي تم مراجعتها أيضا والاطلاع عليها , اتضح ان جملة من هذه الدراسات ركزت على أهمية وكيفية استخدام النسب المالية لتقييم أداء المصارف وكذلك قياس ومقارنة مستوى الخدمات المقدمة فيما بين المصارف العامة والخاصة, وأيضا تقييم درجة المنافسة فيما بين المصارف العامة والخاصة وأهمية هذه المنافسة في دعم الأجهزة المصرفية, كما البعض الأخر من الدراسات تقييم لواقع و تجارب المصارف الخاصة وكذلك اثر عملية الخصخصة على الأداء المالي للمصارف وتناول البعض الأخر من الدراسات الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها السلطات النقدية من خلال سن القوانين والتشريعات والتي من خلالها فسحت المجال أمام القطاع الخاص لمزاولة أعمال الصيرفة وأيضا تسهيل عمل المصارف الخاصة القائمة وذلك عوضا عن هيمنة المصارف الحكومية في هذا المجال.

هذا وتوافقت الدراسة الحالية مع بعض من جزئيات الدراسات السابقة في كونها اتجهت بأن تركز على اثر الملكية على المرونة المالية للمصارف (الربحية , السيولة, الائتمان), وما أضافته الدراسة الحالية وتميزت به عن باقي الدراسات في كونها تسعى لدراسة اثر نوع ملكية المصارف سواء ان كانت هذه الملكية عامة او خاصة على أداء المصارف التجارية العاملة في ليبيا وذلك باستخدام النسب المالية المناسبة لتقييم الأداء المصرفي والمتمثل في أبعاد الربحية والملاءة المصرفية وكذلك بعد الحصة السوقية, هذا وتعتبر الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الليبية وذلك على حسب علم الباحثين.

10-النموذج القياسي للدراسة :

سيعتمد الباحثين في تقييم أداء المصارف عينة الدراسة على ثلاثة معايير للتقييم وهي الربحية والمخاطر والحصة السوقية.

وسيتم تقييم الربحية من خلال نسب الربحية التالية:

1- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل ÷ مجموع حقوق الملكية

2- معدل العائد على الأصول = صافي الدخل ÷ مجموع الاصول

أما بالنسبة للمخاطر فسيتم قياسها من خلال قياس ملاءة رأس المال للمصرفين وغني عن البيان أنه كلما زادت نسبة الملاءة بالنسبة للمصرف قلت المخاطر التي يتعرض لها المصرف وسيتم قياس ملاءة رأس المال من خلال نسبتين هما :

1- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول = مجموع حقوق الملكية ÷ مجموع الاصول

وحتى لا نتجاهل التباين الكبير في حجم المخاطر التي تتعرض لها اصول المصارف فسنستخدم نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة .

2- نسبة الأصول الخطرة = اجمالي حقوق الملكية ÷ مجموع الأصول الخطرة

ويقصد بالأصول الخطرة هنا كافة الأصول مطروح منها الارصدة النقدية وشبه النقدية الاحتياطي القانوني والاحتياطي الثانوي وكذلك الأوراق المالية الحكومية ، بعبارة اخرى تتمثل الأصول الخطرة في الأصول التي قد يتعرض المصرف من جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية ، وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها أصلا إلى نقدية كالقروض والأصول الثابتة. (منير ابراهيم هندي، 2000).

وفيما يتعلق بالحصة السوقية سيتم قياسها من خلال نسبتين هما :

1- الحصة السوقية من الودائع = حجم الودائع التي تحصل عليها المصرف ÷ حجم الودائع التي تحصل عليها القطاع المصرفي الليبي.

2- الحصة السوقية من القروض = حجم القروض التي منحها المصرف ÷ حجم القروض التي منحها القطاع المصرفي الليبي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الباحثين اعتمدوا على القوائم المالية لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية لخمسة سنوات تبدأ من 2010 وتنتهي 2014 ، ولقد استبعد الباحثين السنوات من 2015 حتى 2019 لسببين أولهما هو عدم وجود قوائم مالية منشورة لبعض هذه السنوات وأما السبب الثاني ولعله الأهم وهو التأثير المتباين الذي أحدثه الانقسام السياسي و المالية لدولة الليبية على المصارف ، فقد أصبح للبلاد بالإضافة لحكومتين أصبح لها مصرفين مركزيين أيضا ، أحدهما في طرابلس والاخر في مدينة البيضاء وعلى عكس ما حصل في أحداث 2011 والتي لم يكن تأثيرها على المصارف متباينا بشكل كبير إلا أن هذا الانقسام المؤسساتي الاخير كان فيه التباين واضحا جدا ومؤثر على المصارف التجارية ، فأصبحت بعض مصارف تتبع المصرف المركزي طرابلس والبعض الاخر يتبع مركزي البيضاء مما يصعب هنا الحكم بشكل دقيق على اداء المصارف التجارية بعيدا عن التأثير المتباين لهذا الانقسام .

ولتسهيل الأمر على الباحثين وعلى المطلع قام الباحثين بإعداد الجدولين رقم(1) و رقم (2) اللذان يوضحان البيانات المالية التي ستستخدم في التحليل وتتعلق بالمصرفين عينة الدراسة مصرفي الصحاري والتجارة والتنمية، معتمدين في الحصول على البيانات على القوائم المالية للمصرفين المذكورين.

جدول رقم (1) يوضح البيانات المالية الخاصة بمصرف الصحاري

السنوات	صافي الدخل قبل الضرائب	مجموع حقوق الملكية	مجموع الأصول	مجموع الأصول الخطرة	اجمالي الودائع المتحصل عليها	اجمالي القروض الممنوحة
2010	23017700	472501516	9038287308	1516830233	8094756064	1750596053
2011	(65199916)	388220386	8842347576	1349866744	8054917762	1718378747
2012	(26812783)	362244868	9884995509	1473225471	8944515400	1795893741
2013	36834238	385274249	11792898897	1474859258	10689492423	1888418882
2014	31789115	376469433	10209648315	1256655178	9114998790	1725468524
المتوسط الحسابي	18328210	396942090	9953635521	1414287376	8979736087	1775751189

الجدول من إعداد الباحثين أعتمد في إعداده على القوائم المالية لمصرف الصحاري للسنوات من 2010 حتى 2014 .

جدول رقم (2) يوضح البيانات المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية

السنوات	صافي الدخل قبل الضرائب	مجموع حقوق الملكية	مجموع الأصول	مجموع الأصول الخطرة	اجمالي الودائع المتحصل عليها	اجمالي القروض الممنوحة
2010	35807550	472501516	9038287308	1516830233	8094756064	1750596053
2011	2071648	388220386	8842347576	1349866744	8054917762	1718378747
2012	25379600	362244868	9884995509	1473225471	8944515400	1795893741
2013	42130230	385274249	11792898897	1474859258	10689492423	1888418882
2014	36419295	376469433	10209648315	1256655178	9114998790	1725468524
المتوسط الحسابي	28361664	396942090	9953635521	1414287376	8979736087	1775751189

الجدول من إعداد الباحثين أعتمد في اعداده على القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية للسنوات من 2010 حتى 2014 .

كما قام الباحثين كذلك بإعداد الجدول رقم (3) والذي يحتوي على البيانات المالية المتعلقة بالحصة السوقية للمصرفين عينة الدراسة وللقطاع المصرفي الليبي ككل.

جدول رقم (3) يوضح حجم الودائع والقروض لمصرف الصحاري ومصرف التجارة والتنمية و القطاع المصرفي الليبي

السنوات	اجمالي الودائع المتحصل عليها			حجم القروض الممنوحة		
	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	القطاع المصرفي الليبي	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	القطاع المصرفي الليبي
2010	8094756064	2117371867	48673000000	1750596053	371945383	11812700000
2011	8054917762	2370191991	58480000000	1718378747	374366600	12786500000
2012	8944515400	3892677114	66859500000	1795893741	395658458	15781600000
2013	10689492423	4381714979	83562700000	1888418882	460800881	18232300000
2014	9114998790	4844276569	78910400000	1725468524	475215811	19959900000
المتوسط الحسابي	8979736087	3521246504	67297120000	1775751189	415597426	15714600000

الجدول من إعداد الباحثين اعتمد في إعداده علي القوائم المالية لمصرف الصحاري ومصرف التجارة والتنمية والنشرات الاقتصادية

وبناء على الجداول 1 ، 2 ، 3 تم إعداد الجدولين رقم 4 ، 5 ، وبالنظر للجدولين رقم 4 و رقم5 والتي تبين نسب الربحية والملاءة المصرفية والحصة السوقية المذكورة سابقا، لمصرف الصحاري ومصرف التجارة والتنمية لسنوات 2010 وحتى 2014 والمتوسط الحسابي لها، سنلاحظ ما يلي:

أولا: من حيث الربحية سنلاحظ الفارق الكبير والواضح بين اداء المصرفين اذ يظهر جليا تفوق مصرف التجارة والتنمية على مصرف الصحاري في قدرته على توليد الارباح من الاصول المستثمرة ومن ادارة اموال الملاك ففي سنة 2010 استطاع مصرف التجارة والتنمية تحقيق معدل عائد على الأصول ومعدل عائد علي حقوق الملكية بلغ 1.5 % و 32 % على التوالي في حين لم يستطع مصرف الصحاري تحقيق سدس هذه النسبة اذ لم تتجاوز نسبة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية 0.25 % و 4.8 % على التوالي، وهذا التفوق ليس في سنة 2010 فحسب بل ينسحب هذا التفوق على جميع السنوات التي شملتها الدراسة لأن مصرف الصحاري أصيب بخسائر كبيرة نسبيا في سنة 2011 وسنة 2012 إذ تجاوزت الخسائر في 2011نسبة 16 % في معدل العائد على حقوق الملكية و 0.73 % في معدل العائد على الأصول ، في حين أن المصرف لم يستطع تحقيق أرباح بنفس هذه النسبة في أي سنة من السنوات التي شملتها الدراسة ،لذلك تعتبر هذه النسبة كبيرة نسبيا، وفي 2012 بلغت الخسائر في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية 0.27 % و 7.4 % على التوالي.

بينما لم تصب مصرف التجارة والتنمية أي خسائر خلال السنوات التي شملتها الدراسة، إلا أنه حقق أرباح متواضعة جدا في سنة 2011 لم تتجاوز 2.2 % في معدل العائد على حقوق الملكية و0.8 % في معدل العائد على الأصول، ثم في 2012 حقق المصرف أرباح مرتفعة نسبيا بلغت في معدل العائد على حقوق الملكية 21.6 % وفي معدل العائد على الأصول 0.63% . وهذا بطبيعة الحال افضل بكثير من الخسائر التي حققها مصرف الصحاري، الذي ارجع أسبابها في تقاريره المالية إلى الظروف التي حدثت في 2011 ، وقد لا يكون هذا المبرر مقبول على اعتبار أن هذه الأحداث مر بها مصرف التجارة والتنمية ايضا واستطاع تحقيق الأرباح خاصة في سنة 2012 إذ حقق معدل عائد أعلى من 2013 و 2014 حيث بلغ معدل العائد على الأصول للسنتين 0.9 % و 0.71 على التوالي، وبلغ العائد على حقوق الملكية على التوالي للسنتين 16.6 % و14.6% .

أما بالنسبة لمصرف الصحاري فقد استطاع في 2013 و 2014 النجاة من الخسائر وتحقيق أرباح بلغت 9.5% و8.4 % على التوالي في معدل العائد على حقوق الملكية و 0.31 % تقريبا لكلا السنتين في معدل العائد على الأصول، وبالنظر للمتوسط الحسابي لمجموع سنوات الدراسة الذي بلغ لمصرف الصحاري 4.6 % كمعدل عائد على حقوق الملكية و 0.18 % كمعدل عائد على الأصول وبالنظر ايضا لجميع السنوات سنلاحظ بوضوح أ ن الكفاءة في مستوى الأداء من حيث الربحية كانت لصالح مصرف التجارة والتنمية بامتياز، إذ أنه لم يحقق أي خسائر عكس مصرف الصحاري الذي كما أسلفنا أصيب بخسائر كبيرة في سنة 2011

و 2012 كما أن أرباح مصرف التجارة والتنمية كانت مرتفعة جدا مقارنة بمصرف الصحاري ويمكن أن نخلص إلى أن أداء مصرف الصحاري من حيث الربحية كان ضعيف بشكل كبير مقارنة بمصرف التجارة والتنمية وهذا ما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة التي تقول(أن أداء المصارف التجارية الخاصة في ليبيا أفضل من اداء المصارف التجارية العامة). ويؤكد ايضا الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (أن ربحية المصارف التجارية الخاصة في ليبيا اعلى من ربحية المصارف العامة).

ثانيا : من حيث المخاطر بالنظر للجداول المذكورة سابقا والجزء المتعلق بقياس الملاءة المصرفية سنلاحظ انه لا يوجد تباين كبير بين المصرفين من حيث الملاءة، وإن كان حسب المتوسط الحسابي وحسب اغلب السنوات كان مصرف التجارة والتنمية اكثر ملاءة أي انه اقل مخاطر إذ بلغت نسبة الملاءة إلى الأصول في المتوسط 4.4 % ونسبة الملاءة إلى الأصول الخطرة 29.5 % بينما بلغت ذات النسبتين على التوالي بالنسبة لمصرف الصحاري 3.9 % و28 %، وهذا يدل على أن اداء مصرف التجارة والتنمية كان افضل من اداء مصرف الصحاري، وذلك لسببين الأول أن المتوسط الحسابي لمصرف التجارة والتنمية كان أعلى في النسبتين، والثاني أن هناك قاعدة اقتصادية شهيرة تنص على أن العلاقة بين العائد والمخاطر علاقة طردية إذ أنه كلما زادت المخاطر زاد العائد المطلوب لتغطية هذه المخاطر، وبعبارة أخرى يجب أن يتناسب حجم المخاطر مع حجم العائد المحقق. (راجع في ذلك : دريد كامل آل شبيب 2007 ، محمد مطر، 1999 ،منير هندي، 1999) .

وهنا يظهر بوضوح أن مصرف التجارة والتنمية كان اقدر من مصرف الصحاري على إيجاد تناسب أو توازن بين العائد والمخاطر، وهذا ما يؤكد الفرضية الرئيسية التي تقول (أن أداء المصارف التجارية الخاصة في ليبيا أفضل من اداء المصارف التجارية العامة).و ويؤكد ايضا الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على (أن حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة في ليبيا أقل من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية العامة).

والجدير بالذكر هنا أن كلا المصرفين يتميزان بقلة المخاطر إذ أن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة وهي النسبة الأهم – باعتبارها تميز بين مخاطر الأصول المختلفة –لم تقل في المصرفين عن 28 % ، في حين أن مقررات لجنة بازل الأولى نصت على أن لا تقلنسبةحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن 8 % وإن كانت لجنة بازل تختلف عنا بعض الشيء في تقديرها لمقدار المخاطر للأصول الخطرة إذ وضعت اوزان ترجيحية متفاوتة لمخاطر الأصول بحيث يعاد حساب قيمة الأصول مرجحة بالأوزان قبل أن تنسب حقوق الملكية إليها.(عبد الرزاق الشحادة، آخرون، 2015).

جدول رقم (4) يوضح نتائج النسب المالية لمصرف الصحاري

السنوات	صافي الدخل قبل الضرائب / مجموع حقوق الملكية	صافي الدخل قبل الضرائب/ مجموع الاصول	مجموع حقوق الملكية / مجموع الاصول	مجموع حقوق الملكية / مجموع الاصول الخطرة	حجم القروض للمصرف / اجمالي قروض القطاع المصرفي الليبي	حجم الودائع للمصرف / اجمالي ودائع القطاع المصرفي الليبي
2010	% 4.8	% 0.25	% 5.2	% 31	% 14	% 16.6
2011	% 16.7 خسائر	% 0.73	% 4.3	% 28	% 13.4	% 13.7
2012	% 7.4 خسائر	% 0.27	% 3.6	% 24	% 11.3	% 13.3
2013	% 9.5	% 0.31	% 3.2	% 26	% 10.3	% 12.7
2014	% 8.4	% 0.31	% 3.6	% 30	% 8.6	% 11.5
المتوسط الحسابي	% 4.6	% 0.18	% 3.9	% 28	% 11.3	% 13.3

الجدول من إعداد الباحثين اعتمد في إعداده على الجداول رقم 1 ، 2 ، 3 المذكورة سابقا .

وبشكل عام يمكن القول أن نسبة 28 % نسبة مطمئنة جدا للمودعين والجهات الرقابية على المصارف إلاأنها غير محفزة للملاك إذ أنها تشير إلى انخفاض محتمل في العوائد المتوقعة إذ أن الأمان في الغالب يأتي على حساب الأرباح المتوقعة

ثالثا: من حيث الحصة السوقية فمن الجدولين المذكورين نلاحظ بوضوح أن الحصة السوقية لمصرف الصحاري أكبر بكثير من الحصة السوقية لمصرف التجارة والتنمية، وهذا ما ينفي الفرضية الفرعية الثالثة التي تقول (أن الحصة السوقية للمصارف التجارية الخاصة أكبر من الحصة السوقية للمصارف التجارية العامة في ليبيا).

، إلا أنه لا ينفي الفرضية الرئيسية التي تقول (أن أداء المصارف التجارية الخاصة في ليبيا أفضل من اداء المصارف التجارية العامة). ذلك أن هذه الحصة السوقية الكبيرة لم تنعكس على ارباح المصرف، مما يمكن تفسيره على أنه اداء غير جيد من قبل إدارة المصرف وعدم قدرتها على ترجمة واستغلال هذا الحصة في شكل أرباح أكبر ومخاطر أقل، وعلى ضوء هذا الأداء المالي الضعيف لمصرف الصحاري يمكن تفسير هذه الحصة السوقية الكبيرة مقارنة بمصرف التجارة والتنمية من خلال الفارق في المدة الزمنية الخاصة بمزاولة المصرفين لنشاطهما فمصرف الصحاري تأسس منذ أكثر من 50عام ، بينما مصرف التجارة والتنمية لم تتجاوز المدة منذ تأسيسه 18 سنة فقط وذلك حتى تاريخ اخرى قوائم مالية اعتمدت عليها هذه الدراسة في التحليل ، كما أن ملكية الدولة لمصرف الصحاري ربما ساعدت في تذليل الكثير من الصعاب أمامه .

جدول رقم (5) يوضح نتائج النسب المالية لمصرف التجارة والتنمية

السنوات	صافي الدخل قبل الضرائب / مجموعه حقوق الملكية	صافي الدخل قبل الضرائب/ مجموع الاصول	مجموع حقوق الملكية / مجموع الاصول	مجموع حقوق الملكية / مجموع الاصول الخطرة	حجم القروض للمصرف / اجمالي قروض القطاع المصرفي الليبي	حجم الودائع للمصرف / اجمالي ودائع القطاع المصرفي الليبي
2010	% 32	% 1.5	% 5	% 25.6	% 3.1	% 4.3
2011	% 2.2	% 0.8	% 3.7	%21	% 2.9	% 4
2012	% 21.6	% 0.63	% 3	% 23	% 2.5	%5.8
2013	% 16.6	% 0.90	% 5.4	% 43.5	% 2.5	% 5.2
2014	% 14.6	% 0.71	% 4.8	% 30.2	% 2.3	% 6.1
المتوسط الحسابي	% 17.2	% 0.76	% 4.4	% 29.5	% 2.6	% 5.2

الجدول من إعداد الباحثين اعتمد في إعداده على الجداول رقم 1 ، 2 ، 3 المذكورة سابقا .

والخلاصة يمكن القول أنه على الرغم من أن الحصة السوقية لمصرف الصحاري أكبر من الحصة السوقية لمصرف التجارة والتنمية صاحب العمر الصغير والخبرة القليلة نسبيا قد استطاع هذا المصرف تحقيق عوائد مالية عالية جدا في ضوء مخاطر منخفضة مقارنة بمصرف الصحاري ، وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأن أداء المصارف التجارية الخاصة أفضل من اداء المصارف التجارية العامة بالرغم من قبول الفرضيتان الفرعيتان الأولى والثانية ورفض الفرضية الفرعية الثالثة.

11–النتائج :

1- أن الإصلاح المصرفي الذي جاء في القانون رقم (1) لسنة 1993م المتمثل في السماح بتأسيس مصارف تجارية محلية خاصة كان لها أثر إيجابي في الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الليبي.

2- أن الملكية الخاصة وطبيعتها المحفزة للأداء كان له أثر إيجابي على أداء المصارف التجارية الليبية من حيث الربحية.

3- أن الملكية الخاصة وطبيعتها المحفزة للأداء كان له أثر إيجابي على أداء المصارف التجارية الليبية من حيث تقليل المخاطر .

4- أن المصارف الليبية بشكل عام سواء كانت عامة أو خاصة تتميز بانخفاض حجم المخاطر التي تتعرض لها.

5- أن استباق المصارف العامة للمصارف الخاصة بعقود أدى إلى انخفاض الحصة السوقية للمصارف الخاصة.

6- حرص المصارف التجارية الليبية على تقليل المخاطر قد يؤثر سلبيا على ربحية هذه المصارف.

12- التوصيات:

1- الاستمرار في الإصلاحات المصرفية التي تؤدي إلى الرفع من كفاءة القطاع المصرفي الليبي وتحسين خدماته وتحقيق الهدف المرجو منه بتجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار

2- التوجه نحو خصخصة المصارف التجارية العامة وزيادة حجم ملكية القطاع الخاص.

3- تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على إنشاء المصارف التجارية.

4- دعم المصارف التجارية الخاصة القائمة وتشجيعها للقيام بدورها على اكمل وجه.

5- الرقابة الفاعلة على المصارف التجارية العامة من حيث الأداء المالي لها وربط استمرار اداراتها بتحقيق معدلات اداء جيدة من خلال مبدأ الادارة بالأهداف.

6- العمل على الرفع من كفاءة العاملين بالقطاع المصرفي الليبي بشكل عام والقطاع المصرفي العام بشكل خاص.

7- نوصي المصارف التجارية الخاصة بالتوجه نحو الاندماج المصرفي سواء كان ذلك مع نظائرها من المصارف الخاصة أو المصارف الاخرى العامة وذلك لتجميع الخبرات والكفاءات والإمكانات مما قد يساهم في زيادة حصتها السوقية وقدرتها التنافسية.

-التوصية بدراسات مستقبلية :

1- دراسة حول قياس رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من المصارف العامة والخاصة.

2- دراسة حول الدور الرقابي للمصرف المركزي باعتباره مصرف المصارف على اداء المصارف التجارية .

3- دراسة حول مقررات لجنة بازل ومدى تقيد المصارف الليبية بها.

13 – قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1- آل شبيب، دريد كامل ، 2007 . مقدمة في الادارة المالية المعاصرة. دار المسيرة. عمان الأردن.

2- مطر ، محمد ، 1999. ادارة الاستثمار. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان الأردن.

3- هندي ، منير ابراهيم ، 1999 ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف. الاسكندرية.

4- هندي ، منير ابراهيم، 2000 . ادارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية.

ثانيا :المجلات والدوريات

1- عبد الرزاق ، الشحادة(2015)، مساهمة قواعد بازل في ادارة المخاطر للمنظمات المصرفية : دراسة حالة مصرف عودة سورية، المجلد 11 العدد 1 .

2- نورالدين، علي ابوبكر (2019). (إصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا), كلية الاقتصاد,جامعة سرت , مجلة الدراسات الاقتصادية, المجلد 2 العدد 3.

3- زلطوم، محمد مصباح و ميلاد ، عبدالرحمان بشير (2019) (قياس جودة الخدمات في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر المدراء – دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، مجلة آفاق، المجلد 5، العدد 9.

4- محمد ، بومدين (2018)، (المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار (BNA)، وبنك الخليج- الجزائر وكالة ادرار (AGB)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر.

5- حمادي، صفاء (2015)، (تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي)، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

6- البرغثي، ادهم عبد المولى حسين (2014)، (اثر الخصخصة على الأداء المالي للمصارف - دراسة مقارنة للمصارف في ليبيا)، رسالة ماجستير، قسم الحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي فرع توكرة.

7- حمودي، فواز و اسماعيل،محمد (2011)، (قياس جودة الخدمة في القطاع المصرفي السوري- دراسة مقارنة بين المصارف الخاصة والعامة)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 33، العدد 6.

8- محمد ، فاطمة جاسم و نجم، بان توفيق (2009)، (اثر الملكية في المرونة المالية للمصارف – دراسة مقارنة بين مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومصرف الاستثمار السعودي)، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 16.

9- جميل، سنان زهير محمد وسعيد، سوسن احمد (2007)، (تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، المجلد29.

ثالثا: الوثائق الحكومية

1- القانون رقم(1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان.

2- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.

3- النشرات الاقتصادية لإدارة البحوث خلال الفترة من 2010 الى 2014 ، مصرف ليبيا المركزي.

4- القوائم المالية لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية خلال الفترة 2010 الى 2014.